بعده بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بان بيان وجه الشبه عما
ذكر لا يتنا ول نحو لا ثلاثة وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف
وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما يرجى لكل عظيم غير الله او المنعوت بما يشبه
الجملة من ظرف او جار ومجرور نحو لا حليما عندك او في الدهر مقيم فان المنعوت
ليس عاملا في النعت والاولى ان يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شي
من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شي من تمامه وهو المضاف اليه
وكذلك الشبيه به اتصل به شي من تمامه كالامثلة الاتية **تنبيه**
سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد لا يكون مشبهها بما شبهها
بالمضاف **قوله** فيبني على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ما ذكره المص من بنا الاسم
المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسيرافي الى ان الفتحة
فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا لثقله بسبب التركيب
مع عامله والصحيح ما قاله المص انه مبني على الفتح لان حذف التنوين في حالة
الوصل من الاسم المنون لغير اضافة وبنا غير معهود واختلفوا في علة البنا فقيل
تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح بني لتضمنه
من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه
فاذا ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها
وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البنا على شي استحقته
النكرة في الاصل قبل البنا وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب
واما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت فانه من قبيل
الشبيه بالمضاف فكان القياس ان يقول لا مانعا بالنصب والتنوين نحو لا امرا بزيد
وقد خرجه البغداديون بانه منصوب لكنه ترك التنوين اجراله مجرى المضاف فيه
وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع
مانع لما اعطيت ولا يكون من قبيل المفرد لا من الشبيه بالمضاف **قوله** نحو لا
رجلين ومنه قوله ∴

∴ تعز فلا الفين بالعيش متعا ∴ ولكن لورّاد المنون تتابع ∴ نحو لا مسلمان
ومنه قوله ∴

∴ ان الشباب الذي مجد عواقبه ∴ فيه نلذ ولا لذات للشيب ∴

قوله وقد

قوله وقد يفتح عند ابي عثمان المازني قال في الخصائص انه لا يجيز فتحه يصري
الا ابو عثمان قال ابو حيان وتلخص ان في نحو لا مسلمات اربع مذاهب احدها
الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين
قاله ابن الدهان في الغرة والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثا
والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح من
غير تنوين في الحالين وهو الصحيح اذ ورد به السماع **الثاني عشر المنادي**
هو اسم مفعول من نادى ينادي فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول
بفتحها فلذلك قال بفتح الدال **قوله** وهو المطلوب اقباله اي توجهه للمنادي
بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه او بالقلب حقيقة كان نحو يا زيد او حكما نحو
قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي فانهما نوديا تنزيلا لهما منزلة
العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي ان يتجارى على المولى
تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لان
العاقل وغيره بالنسبة للمولى سوا فيخاطب كلا منهما كالاخر وكلاهما يمتثل ويقبل
اقبال الاخر فالاية بمنزلة يا زيد اضرب عمرا اذا كان حاضرا عندك فالاقبال
فيهما اقبال امتثال ام كلامه ودخل في التعريف يا زيد لا تقبل فان اقباله مطلوب
لسماع النهي ونهيه عن الاقبال انما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان واما
نحو يا الله فان المقصود من الندا فيه التزم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب
اقباله المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف الندا
عليه لمجرد التفجع وفي كلام الرضي المتفجع عليه منادي على وجه التفجع فاذا
قلت يا زيداه كانك قلت تعال فانا مشتاق اليك فعلى هذا لا يكون خارجا عن التعريف
بل من قبيل المنادي عند الرضي ومثله المستغاث **قوله** بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب
وخرج بهذا القيد ما طلب اقباله زيد وانادي زيدا او ادعو زيدا ونحو ذلك فالمطلوب
اقباله هنا لا يسمى منادي لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وحروفه خمسة
وهي يا وايا وهيا واي والهمزة ويا ام الادوات وقد عمل معكوسهما وهو اي علمها
فنودي بها كما نودي بيا وبذلك الغز الحريري فقال وما العامل الذي يتصل اخره
باوله ويعمل معكوسه مثل عمله **قوله** اذا كان مضافا قيد في كون المنادي منصوبا
لفظا اما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو منصوب محلا وقد كان الاولى
الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت
ان المراد بالمنصوب انتصابا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا **قوله**

Copyright © King Saud University